

يشير استقصاء الظرفية الذي أعده بنك المغرب برسم شهر أبريل<sup>1</sup> إلى انخفاض النشاط، مع بقاء نسبة استخدام الطاقات الإنتاجية شبه مستقرة في حوالي 72%.

فقد انخفض الإنتاج والمبيعات في جميع الفروع باستثناء «الصناعة الكيماوية وشبه الكيماوية» التي ارتفعا فيها، وبدرجة أقل «الصناعة الغذائية» التي استقرت فيها المبيعات. وحسب الوجهة، تراجعت المبيعات المحلية، في حين نمت تلك الموجهة إلى الأسواق الأجنبية مدفوعة بصادرات «الصناعة الكيماوية وشبه الكيماوية».

وفيما يخص الطلبات، فقد ارتفعت نتيجة لتزايدها في «الكهرباء والإلكترونيك»، وفي «الصناعة الكيماوية وشبه الكيماوية» وكذا في «الميكانيك والتعدين». وبالمقابل، سجلت الانخفاضات في «الصناعة الغذائية» وفي «النسيج والجلد».

ومن جهتها، بلغت دفاتر الطلبات مستويات أدنى من المعتاد في جميع فروع النشاط باستثناء «الميكانيك والتعدين» التي وصلت فيها إلى مستوى عادي.

وبالنسبة للأشهر الثلاثة المقبلة، يتوقع أرباب المصانع تحسنا في الإنتاج والمبيعات في جميع الفروع باستثناء «الصناعة الغذائية» التي يتوقع أن تستقر فيها وفي «النسيج والجلد» التي يرتقب أرباب العمل فيها استقرار الإنتاج وانخفاض المبيعات. غير أن أزيد من مقابلة من أصل خمسة صرحت بعدم اليقين فيما يخص التطور المستقبلي للإنتاج.

1 تم إنجاز الاستقصاء من 1 إلى 30 ماي 2023. ويتم إعداد النتائج بناء على نسبة إجابة قدرها 67%.